

«الأمناء» تنفرد بنشر تقرير متكامل للجهاز المركزي عن التصرفات غير القانونية بأراضي المنطقة الحرة (الحلقة الثانية)..

لم حجب المختصون بالمنطقة الحرة عديداً من البيانات والإيضاحات؟

«الأمناء» تقرير خاص:

بعد أن تناولنا في الحلقة الأولى جزءاً من تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة في العاصمة عدن، والتي حصلت «الأمناء» على نسخة منه ونشره في حلقات متتالية، تناولنا من وراء نهب أراضي المنطقة الحرة في عدن، وما نتج عن تجاوزات الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة عن التجاوزات غير القانونية، ومن المسؤول عن التصرفات غير القانونية التي مست مساحات واسعة من الأراضي، وكيف خالفت جميع إدارات المنطقة الحرة المتعاقبة قرار رئيس مجلس الوزراء، سنتناول اليوم باقي تفاصيل التقرير.

وباستناد إلى توجيهات الرئيس عبد ربه منصور هادي برقم 23/ج/2018م، وتاريخ 2018/2/14م والأخ رئيس مجلس الوزراء بشأن تشكيل لجنة برئاسة الأخ رئيس الهيئة العامة للأراضي وعضوية كل من رئيس هيئة المنطقة الحرة م/عدن ووكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومدير عام الهيئة العامة للاستثمار ومدير عام الشؤون القانونية م/عدن وممثل عن الغرفة التجارية والصناعية وذلك للوقوف على الشكاوى المرفوعة حول التصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة بمحافظة عدن وإجراء مراجعة شاملة لكافة التصرفات التي تمت في أراضي المنطقة الحرة مع اتخاذ الإجراءات الصارمة لإزالة حالات البسط والبناء العشوائي وإيقاف كافة أنواع التصرفات بأراضي المنطقة الحرة إلى حين تنتهي اللجنة من أعمالها ورفع النتائج، وإلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 7 لسنة 2018م، بشأن تشكيل لجنة للوقوف

على الشكاوى المرفوعة حول التصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة بمحافظة عدن على النحو التالي (رئيس الهيئة العامة للأراضي - رئيساً، رئيس هيئة المنطقة الحرة م/عدن - عضواً، وكيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة - عضواً، الوكيل المساعد لوزارة الداخلية لشؤون الأمن - عضواً، مدير عام الشؤون القانونية م/عدن - عضواً، ممثل في الغرفة التجارية والصناعية - عضواً)، وذلك للوقوف على الشكاوى المرفوعة حول التصرفات غير القانونية في أراضي المنطقة الحرة بمحافظة عدن وإجراء مراجعة شاملة لكافة التصرفات التي تمت في أراضي المنطقة الحرة مع اتخاذ الإجراءات الصارمة لإزالة حالات البسط والبناء العشوائي وإيقاف كافة أنواع التصرفات بأراضي المنطقة الحرة إلى حين تنتهي اللجنة من أعمالها ورفع النتائج، وإلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 7 لسنة 2018م، بشأن تشكيل لجنة للوقوف

وإلى قرار اللجنة التي أناطت للجهاز مهمة الوقوف على التصرفات الإجرائية والمالية والقانونية لأصناف الأراضي في المنطقة الحرة. وقد قام الجهاز بعملية الفحص والمراجعة لهذه الجوانب وفقاً لمنهج الجهاز الرقابي وقواعد الأداء الرقابي المتعارف عليها في ظل صعوبات كثيرة وأجهته سواء من حيث الحصول على المعلومة أو الوثائق أو الإفصاح عن بعض الأمور المهمة والهامة والضرورية لعملية المراجعة، الأمر الذي استغرق بموجب هذا التقرير ووفق ما تسنى الوقوف عليه من الوثائق والمستندات.

الآتي:
- بيان بالمشاريع التي تم التنازل بها بين المستثمرين وبموافقة إدارة المنطقة الحرة.
- اتفاقية المنطقة الحرة مع مجموعة هائل سعيد أنعم التجارية.
- تفاصيل ووثائق التفاهات بشأن صرف أو سحب أي من أراضي المنطقة الحرة مع أي من الجهات.
- المكاتبات الداخلية بشأن أرض (الطرف السابع) وما تم بشأن التحقيق المطلوب من المحافظ نتيجة الشروع بالتنازل بالأرض.
- مرجعية دفترية (سجل قيد الموفقات الأولية للمشاريع) وسجل قيد (العقود) أو نظام محوسب للموافقات الأولية والعقود شامل البيانات الكاملة للمشاريع ولكل مشروع على حدة.
- عدم توفير البيانات في الأوقات المطلوبة للمراجعة مما أدى إلى التأخير بعملية الفحص والمراجعة نتيجة لذلك.
- لم يتمكن فريق المراجعة من الحصول على بيانات كاملة بشأن حالات البسط والتعدي على أراضي المنطقة الحرة من جانب المنطقة الحرة مما لم يستطع معه تحديد حجم حالات البسط بدقة في سياق التقرير.
- التسوية والامتناع الكامل من قبل الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني عن تقديم أية بيانات للجهاز بشأن ما تم صرفه من قبلها من أراضي المنطقة الحرة.
وتواصل «الأمناء» نشر باقي تفاصيل التقرير في الحلقة القادمة - إن شاء الله.

وتواصل «الأمناء» نشر باقي تفاصيل التقرير في الحلقة القادمة - إن شاء الله.

المركز العالمي لتقييم الدول:

اليمن دولة بلا قيادة.. رئيسها ضعيف ونائبه فاشل ورئيس وزرائها فاسدون!

«الأمناء» ترجمة خاصة:

نشر مركز دولي يعمل في مجال الشفافية والأداء العالمية ويتبع مجموعة البنك الدولي تقريراً حول اليمن بعد دراسة استمرت أكثر من أربع سنوات متوالية أكد خلاله أن اليمن بلد هش على كل المستويات ويقودها رئيس ونائب من العسكر ورئيس وزراء مدني لكنهم جميعاً ذات مستويات أقل من تباؤاً مناصب بهذا الحجم. وأوضح «المركز العالمي لتقييم الدول» الذي يهتم بـ«تقييم التنمية والحوكمة والشفافية والفساد» في تقريره أن اليمن من أفشل الدول في الشرق الأوسط فهي بلا قيادة حقيقية حيث رئيسها ونائبه «عسكريين» الأول ضعيف والثاني فاشل فيما رئيس وزراء مدني لكنه أكثر فساداً. معتبراً أن هذا أكبر أسباب ما تعرضت له البلد التي

أصبحت من أكثر البلدان فشلاً من دول العالم الثالث. التقرير الدولي لحل الوضع السياسي والاقتصادي والعسكري لليمن واعتمد على معايير والعديد من الدراسات التي أجراها المركز ميدانياً طوال أربع سنوات. وقسم التقرير الوضع في اليمن إلى أربعة أبحاث «الأول: دراسة القيادة والإدارة في اليمن - الثاني: دراسة الدستور والقانون ووضع المؤسسات السيادية والاقتصادية - والثالث: دراسة الوضع والحركات السياسية - والرابع: دراسة بحثية عن واقع الحرب في اليمن والتحولات الناتجة». وأكد التقرير أن اليمن بدأ لم تقودها أي قيادة كفوءة منذ عقود مما أدى لتعرض البلد لفشل تراكمي وغياب الإدارة الحقيقية نتيجة نهج قيادي ديكتاتوري وغياب الشفافية والرقابة الكاملة.

وتحدث التقرير: إن الفشل السياسي في اليمن تعرض لضربة كبيرة منذ تحقيق وحدة اليمن عام 1990 والتي سرعت من انهيار دولتين يمينيتين في جنوب وشمال اليمن حيث في جنوب اليمن كان البلد يعيش اكتشافات النفط في البلد خاصة جنوب اليمن الذي كان دولة مستقلة السياسات التي انتهجتها حكومات البلد المتعاقبة ونظامها السياسي والاقتصادي على وجه الخصوص تعرضاً لتعديلات خطيرة سببت كارثة للبلد وأدت إلى تعزيز وترسيخ الفشل بناء على رغبات سياسية وحزبية. واعتبر أن الأحزاب التي شكلت في اليمن كانت مجرد أحزاب مشرعة لفساد السلطات والحكومات في البلد وأدت دوراً في تقاسم (الكعكة) مع النظام الحاكم السابق إبان حكم الرئيس اليمني السابق (صالح) أو النظام

الحاكم الحالي الذي يرأسه (عبدربه منصور هادي) الذي تحول إلى نظام أشبه بالعاثي واستصدار قرارات غالبيتها خضعت للمحاباة والقربة. وتحليل الوضع الحالي للبلد أكد التقرير الدولي أن اليمن تعيش أسوأ أوضاعها وتشهد حالة انهيار شبة تام نتيجة عدة أسباب من أبرزها «الحرب الدائرة في البلد والفساد الإداري والمالي الذي ينهش كل مفاصل ومؤسست الدولة السياسية والسيادية والمرافق الحكومية وظهور جماعات الربح السريع التي تستغل الحرب في البلد». وقيم التقرير الأداء الإداري في اليمن والذي كشف عن هشاشة السلطة الحاكمة وضعف الالتزام بالقوانين والتشريعات وإن كانت تعرضت لتعديلات كارثية ووجود ثغرات مكنت الفساد المنظم داخل

السلطة إلى «قوتنة الفساد ونهب المال العام». وحول الحرب وواقع البلد قال التقرير الصادر عن المركز الدولي لتقييم الدول: إن الحرب حولت اليمن إلى بلد مفك وعاجز عن مواجهة أبسط احتجاجات المواطنين وهي الخدمات الأساسية وانعدام المرتبات وتحكم مجموعة من الفاسدين والنافذين بالاقتصاد إذ أن غالبية الإيرادات لا تدخل خزينة الدولة فضلاً عن فساد البنك المركزي اليمني. واتهم التقرير جماعة الحوثي الانقلابية بأنها تمارس عملية ابتزاز للحكومة اليمنية من خلال تحكمها بمركز اقتصادية وسندات وشيخيرات البنك المركزي. وهذا مكنتها من الحصول على إيرادات ضخمة ترسل إليها بكل رضى من الحكومة اليمنية التي انقلبت عليها جماعة الحوثي الخاضعة لإيران.